منظمة الأمم
المتّحدة للتربية
والعلم والثقافة
(اليونسكو)

التّربية في عالم ما بعد الكورونا :

تسعُ أفكار من أجل العمل الجماعيّ

اللجنة الدولية المعنيّة بمستقبل التعليم

النسخة العربية الأولية
النسخة الفرنسية : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373717_fre

Futures of Education
LEARNING TO BECOME

قطاع التربية صُلب اليونسكو

تُعتبر التربية إحدى أولويات اليونسكو القصوى نظرا لكونها تُكرّس حقا أساسيا من حقوق الإنسان وتُمثّل الأساسَ الذي يُبنى عليه السلام ويَدفع بقاطرة التنمية المستدامة. وبما أنّ اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التربية ويؤمّن قطاعها المتخصّص في التعليم دورا محوريّا على الصعيدين الدولي والإقليمي في هذا المجال، فإنّها جاءت لتعزّز منظومات التعليم الوطنية وتستجيب للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التربية وبفضل التركيز بشكل خاصّ على المساواة بين الجنسين وعلى شواغل القارة الأفريقية.

مستقبل التعليم: تعلَّمْ لتكون

لقد أنشأت اليونسكو سنة 2019 اللَّجنةَ الدولية المعنيّة بمستقبل التعليم بهدف إعادة وضع تصوّر حول الكيفية التي يمكن بها للمعرفة والتربية أن يشكّلا مستقبل البشرية والمعمورة. ولما كانت هذه المبادرة تستند إلى مسار واسع النطاق من الاستشارات العمومية والبحوث، فإنّها ترمي أيضا إلى تحفيز نقاش عالمي حول كيفية إعادة التفكير في التربية صُلب عالم ما انفكّ يزداد فيه التعقيد وعدم اليقين والهشاشة.

UNESCO
United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization
Education
Sector

نَشْر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سنة 2020
7، ساحة دي فونتنوي، 75352 باريس 07 SP، فرنسا
© اليونسكو 2020

نُشِر هذ الإصدار عبر المنظومة القابلة للنّفاذ بموجب الترخيص

Attribution-ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)

(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/).

باستعمال محتوى هذا الإصدار، يقبل المستخدمون الالتزام بشروط استخدام أرشيف اليونسكو

القابل للنفاذ (http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en</g>)

العنوان الأصلي للإصدار : *Education in a post-COVID world: Nine ideas for public action.*

أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سنة 2020

لا تعبّر التسميات المستخدمة ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها هذا الإصدار، عن آراء اليونسكو بشأن المنزلة القانونية لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطة من سلطات أيٍّ منها، أو بشأن ضبط حدودها أو تخومها.

يعتبر أعضاء اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم مسؤولين عن اختيار المواد الواردة في الإصدار وعرضها وعن الآراء المعرب عنها فيه. ولا يَعكس ذلك بالضرورة آراء اليونسكو، كما أنه لا يُلزم المنظمة.

يمكن الرجوع إلى هذا الإصدار على النحو التالي: اللجنة الدولية لمستقبل التعليم. 2020. *التربية في عالم ما بعد الكورونا : تسع أفكار من أجل العمل الجماعيّ*. باريس - اليونسكو

صورة الغلاف:

Jacob_09/Shutterstock.com, CRSHELARE/Shutterstock.com & Rawpixel.com/Shutterstock.com

أمّنت ورشاتُ اليونسكو التصميمَ والطباعة

طبع في فرنسا

التّربية في عالم ما بعد الكورونا :

تسعُ أفكار من أجل العمل الجماعيّ

اللجنة الدولية المعنيّة بمستقبل التعليم

تمهيد

لقد فضحت الجائحة العالمية بشكل صارخ مَواطن الضعف والتحديات التي تواجهها البشرية مقدمة بذلك صورة واضحة المعالم عن أوجهٍ من عدم المساواة القائمة ومبرزة صورة أوضح عن الخطوات التي يتعين اتخاذها والتي تشمل في المقام الأول ضمان التربية لأكثر من 1.5 مليار تلميذ حالَ إغلاقُ المدارس دون تعلّمهم.

ويعتبر هذا التقرير أحد ثمار العمل الجماعي للجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم التي أنشأتها اليونسكو سنة 2019. وأود أن أشكر أعضاء الهيئة على المساهمة التي قدموها بإعداد التقرير في الوقت المناسب.

ويقدم هذا التقرير تسعَ أفكار رئيسة من أجل التصرف في أزمة فيروس كورونا المستجد وانعكاساتها مع التأكيد على أنه لا يمكننا نسيان المبادئ الأساسية ونقاط القوة، والحال أننا نواجه اضطرابات غير مسبوقة في الاقتصاد وصلب المجتمعات، وبالخصوص ضمن المنظومات التربوية التي تمثل هدفنا الخاصّ في هذا السياق.

ومن البديهي أننا لا نستطيع العودة إلى عالم ما قبل الكورونا. ولعلّ إحدى أقوى العِبَر الواردة في التقرير المرفَق تتجسّد في أنّ إنسانيتنا المشتركة تتطلب تضامنا عالميّا. ولا يمكننا أن نقبل بمستويات من عدم المساواة كنا سمحنا لها سابقا بالظهور على كوكبنا المشترك. بل من المهم أن يدعم العالم بشكل خاص البلدانَ النامية بالاستثمار في بُنى تربوية تحتية تليق بالقرن الواحد والعشرين، ولعل ذلك ما سيتطلب تعبئة الموارد والدعم من قِبَل البلدان المتقدمة لا سيما في ما يتعلق بإلغاء الديون وإعادة الهيكلة وإيجاد التمويلات الجديدة. ويتجلى حجم هذا التحدي بشكل واضح في ما يتعلق بالفجوة الرقمية في القارة الأفريقية. فعلى سبيل المثال، يملك 11٪ فقط من

المتعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء جهاز حاسوب في بيوتهم ويتمتع 18٪ فقط منهم بالنفاذ إلى الإنترنت من منازلهم مقارنة بـ 50٪ من المتعلمين على مستوى العالم ممن لديهم أجهزة كمبيوتر في المنزل و57٪ ممن لديهم إمكانية النفاذ إلى شبكة الإنترنت. ولا شكّ أنّنا نلاحظ أن الاضطرابات التي أحدثتها الجائحة تزيد من تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها. فضلا عن أننا في حاجة ماسة إلى الاستثمار والتغيير الهيكلي حتى لا تتحول النكسات قصيرة الأمد إلى مشاكل أكبر مستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإنّ فيروس كورونا المستجد يهدد تهديدا جدّيا بمحو آثار عدة عقود من التطور، ولعلّ أبرزها التقدم الذي تم إحرازه في مكافحة الفقر وفي تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالرغم من أن الوباء يقوم شاهدا على أننا ننتمي إلى إنسانية واحدة مترابطة،

فإنّ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة هي مصدر الآثار المتباينة وغير العادلة التي خلّفها الفيروس. أمّا التمييز القائم على أساس الجنس فيدلُّ على أنه من المرجح أن يعاني التحصيل التعليمي للفتيات معاناةً شديدة في ظل الخطر الناجم عن عدم عودة الكثير من التّلميذات إلى المدرسة خلال مرحلة ما بعد الكورونا. وهو ما يجب ألاّ نقبله بل على العكس، يجب علينا بذل كل ما بوسعنا للحيلولة دون وقوعه.

وهكذا فمن شأن فيروس كورونا المستجد أن يعيد تشكيل عالمنا بشكل جذري ولكن يجب ألا نبقى مكتوفي الأيدي مكتفين بمراقبة ما يحدث. فلقد حان الوقت للنقاشات المفتوحة والمساءلة المبنيّة على أسس الديمقراطية. ولقد آن الأوان للعمل الجماعي الذكي.

سعادة ساهل وورك زيودي
رئيسة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
رئيسة اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم

الملخص التأليفي

سيكون للقرارات المتّخَذة اليوم في سياق فيروس كورونا المستجد عواقب طويلة الأمد على مستقبل التربية. وفي هذا الصدد، فإنه يجب على واضعي السياسات والمربين والجماعات المحلية أن يتخذوا اليوم خيارات بالغة الأهمية ويجب أن تسترشد قراراتهم إذن بالمبادئ والرؤى المشتركة بشأن المستقبل الجماعي المنشود.

لقد كشف فيروس كورونا المستجد عن مواطن الهشاشة غير أنه رفع الستار عن حسن التدبير، فطفت على السطح الإمكانات البشرية الفائقة. ولقد حان الوقت من أجل العمل النّفعي والإنجاز السريع دون التخلي أكثر من أي وقت مضى عن البراهين العلمية. كما أنه لا يمكننا العمل دونما مبادئ. بل يجب أن تستند الاختيارات إلى رؤية إنسانية للتربية وإلى أطر حقوق الإنسان.

وتوفر خطة التنمية المستدامة للعام 2030 العديدَ من المعالم والمبادئ التوجيهية اللازمة. وفي هذا التقرير تقدم **اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم** التي أنشأتها اليونسكو سنة 2019 والتي تتألف من قادة الفكر من الأوساط الأكاديمية والعلمية والحكومية والأعمال والتربية تسع أفكار متعلقة بإجراءات ملموسة من شأنها أن تعزز التربية مستقبلا.

1. الالتزام بتعزيز التربية باعتبارها مصلحة مشتركة، إذ تُعدُّ سدا منيعا ضد عدم المساواة. ولعلنا نكون آمنين في مجال التربية كما في الصحة عندما يكون الجميع بأمان كما أننا نحقق الازدهار عندما يزدهر الجميع.
2. توسيع تعريف الحق في التربية حتى يأخذ بعين الاعتبار أهمية الاتصال والنفاذ إلى المعارف والمعلومات. وتدعو اللجنة إلى فتح نقاش عامّ عالميّ يشمل، من بين أمور أخرى، متعلمين من جميع الأعمار ،ويكون مداره سبُل توسيع الحق في التربية.

3. تثمين **مهنة التدريس والتعاون مع المدرسين**. فلقد أقام المربّون الدليلَ من خلال تجاوبهم مع أزمة فيروس كورونا المستجد على أن ثمّة ابتكارا ملحوظا. أمّا المنظومات الأكثر اِلتزاما تجاه العائلات والمجتمعات فقد أظهرت مرونة في التأقلم أكثر من غيرها. ولا بد لنا من أن نشجع الظروف الملائمة التي تمنح مدرّسي الخطوط الأمامية الاستقلالية والمرونة من أجل العمل بشكل تعاوني.

" لا يمكننا العودة إلى عالم ما قبل
الكورونا "

4. تعزيز مشاركة التلاميذ والشباب والأطفال ودعم حقوقهم. إذ يجب أن تدفعنا العدالة بين الأجيال والمبادئ الديمقراطية إلى إعطاء الأولوية لمشاركة التلاميذ والشباب على نطاق واسع في البناء المشترك من أجل تحقيق التغيير المنشود.

5. أن نحمي الفضاءات الاجتماعية التي توفرها المدرسة ونحن نجري ما يلزم من التحويلات في مجال التربية. إذ تعتبر المدرسة فضاء ماديا ومكانا حيويا. ويجب أن يفسح التنظيم التقليدي للفصول الدراسية المجالَ لمجموعة متنوعة من الطرائق بشأن "إنشاء المدرسة" ولكن يجب الحفاظ على المدرسة باعتبارها مكانا وزمنا متميزا للعيش الجماعي يتسم بالخصوصية والاختلاف عن فضاءات التعلم الأخرى.

6. توفير التقنيات ذات المصادر المتاحة والمفتوحة للمدرسين والتلاميذ. ويجب دعم الموارد التربوية ذات المصادر المتاحة والأدوات الرقمية ذات النفاذ الحرّ. فلا يمكن أن تزدهر التربية بمحتوى جاهز مبني خارج الفضاء التربوي وخارج العلاقات الإنسانية التي تجمع المدرسين بالتلاميذ. كما أنه لا يمكن أن يعتمد التعليم على المنصات الرقمية التي تتحكم فيها الشركات الخاصة.

7. ضمان إدراج **محو الأمية العلمية ضمن المناهج الدراسية.** فقد آن الأوان للتفكير بعمق في البرامج الدراسية خصوصا، والحال أنّنا نناضل ضد إنكار المعرفة العلميّة ونكافح بشكل نشط ضدالمعلومات المغلوطة.

8. حماية التمويلات المحلية والدولية الموجهة نحو التربية العمومية. فمن شأن الوباء أن يقوض عقودا عديدة مما تحقق من وجوه التقدم. وبالتالي، يجب على الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وجميع الشركاء في مجالي التّربية والتنمية أن يدركوا الحاجة إلى تعزيز الصحة العمومية والخدمات الاجتماعية، بل وتعبئة الطّاقات في نفس الوقت من أجل حماية التعليم العموميّ وتمويله.

9. النهوض بالتضامن العالمي من أجل وضع حدّ لما نشهده حاليا من مستويات عدم المساواة. فلقد أظهر لنا فيروس كورونا المستجد مدى استغلال مجتمعاتنا لاختلال موازين القوى واستغلال منظومتنا العالمية لعدم المساواة. وبناء عليه، تدعو اللجنة إلى تحديث الالتزام بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف وإلى التضامن العالمي المتجدد الذي يركز على التعاطف ويقدر إنسانيتنا المشتركة حق قدرها.

ويطرح فيروس كورونا المستجد أمامنا تحديًا حقيقيًا ومسؤولية فعلية. وتدعو هذه الأفكار المطروحة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمهنيين التربويين، إلى النقاش والمشاركة والعمل، فضلا عن المتعلمين والأطراف المتدخلة على جميع الأصعدة.

مقدمة

لقد أطلقت اليونسكو سنة 2019 *مبادرة مستقبل التعليم: تعلَّمْ لتكُون، وهي* تهدف إلى إعادة التفكير في التعليم وإعادة وضع تصور حول الكيفية التي يمكن بها للمعرفة والتعلُّم أن يشكلا مستقبل البشرية والمعمورة. وعلى الرغم من أنّه كان يحكمنا شعور بالتسارع الذي شهدته حالة من عدم اليقين والتعقيد والهشاشة في العالم، إلا أننا كنا جميعًا بعيدين عن التفكير في أن وباءً صحيًا عالميًا سيذكِّرنا في ظرف أشهر قليلة مضت بأن التغيرات الدرامية يمكن أن تحدث بشكل مفاجئ وعلى حين غرّة أكثر مما كان يتوقعه أي شخص آخر. وبما أن ثمة شعورا بأن المستقبل في ظل الراهن وفي ضوء الفكرة المتعلقة بكيفية استجابتنا لفيروس كورونا المستجد ومستوياته العديدة من الاضطراب سيكون لها آثار مهمة على الأمدين القصير والطويل، فنحن نعتقد أن هذه المبادرة قد اكتست صبغة الضرورة الجديدة و الحالة الطارئة الملحة.

لقد سلط فيروس كورونا المستجد الضوء على العديد من المخططات والتوجّهات الحالية. فقد جابهنا من ناحية العديد من مواطن الضعف وأوجه الهشاشة: بما في ذلك زيادة التفاوت والمخاطر الناجمة عن خصخصة التعليم وعدم استعدادنا الواضح للانتقال الشامل نحو التعلم الرقمي والتعليم عن بعد. ومن ناحية أخرى، فقد أصبحت بعض السمات الإيجابية داخل مجتمعاتنا واضحة بشكل متزايد. فنحن نشهد حالة من التضامن واستجابة قوية ومرنة تجاه التحديات المرفوعة في العديد من المجتمعات. كما أننا نشهد اهتماما متزايدا بقضايا الصالح العام. وأخيرا فإننا نلاحظ حسن التدبير والتفاني والإبداع من جانب العديد من المدرسين والأسر والتلاميذ الذين يبنون بشكل تعاوني تجارب رائعة في مجال التعلّم.

لقد مثل فيروس كورونا المستجد مصدرا شديد الخطورة على التعليم العمومي. وقد انضافت إلى ذلك مخاطر التجزؤ والتقهقر حيث كنا على وشك أن نخسر المدرسين والتلاميذ الذين قد لا

يمكنهم أن يعودوا إلى المدارس بمجرد إعادة فتحها، بل قد يكون اِنتقال التعلُّم من المدارس إلى المنازل مرفوقا ببعض مظاهر الخصخصة. وينبغي أن نشعر بالقلق لأننا يمكن أن نسمع بالفعل ادعاءات بأنه ينبغي تحويل تدابير الطوارئ والإجراءات الخاصة الحالية إلى إصلاحات دائمة. ومع ذلك، نحتاج أيضًا إلى إدراك أن العديد من الآباء والمجتمعات قد تمت توعيتهم إلى أهمية عمل المدرّسين واحترافيتهم. ولقد أصبح المزيد والمزيد من الناس يدركون الأدوار المتعددة التي تضطلع بها المدارس في توفير رفاه الأطفال والشباب وفي ضمان الصحة والتغذية فضلا عن التمدرس. ويمكن أن يكون هذا الوعي والتقدير المتزايد بمثابة الأساس لإحياءٍ جديدٍ للتعليم العمومي.

لقد فرض الوباء تحولا هائلا، يتمثل في الابتعاد عن البيئات التقليدية للتعلم والتدريس التي تتسم بالتفاعلات البدنية. ففي جميع أنحاء العالم يعتبر ذلك مشكلة كبرى تواجه الأطفال الذين يعيشون في فقر والذين يعتمدون غالبًا على الإطار المادي لمدارسهم من أجل توفير المواد التعليمية والإرشاد وأحيانًا الوجبة الوحيدة اللائقة طيلة اليوم. ففي منازلهم، وخصوصا خلال فترات الحجر الصحي أو إجراءات العزل، يمكن للأطفال مواجهة أشكال متعددة من

7

" ندعو جميع أصحاب المصلحة في مجال التربية إلى رصد استخدام موارد التعليم لغرض وحيد وهو النهوض باهتمامات وقدرات المتعلمين دون سواها "

سوء المعاملة والعنف. ويعني اكتظاظ المساكن والنقص العام في الموارد ولا سيما الأجهزة الرقمية والاتصال – من حيث التعليم والرفاهة العامة – أنّ للأزمة الصحية الحالية كلفةً ستكون الأعلى بالنسبة إلى السكان الذين هم بالفعل عرضة للخطر. أمّا بالنسبة إلى المتعلمين من جميع الأعمار ونظرا لإلغاء التربصات والتدريبات المهنية والتّعلّم وإيقاف برامج التعليم الفني والمهني وإغلاق المراكز المجتمعية، فيعني ذلك أنّ أولئك الذين لديهم أقل الموارد هم الأكثر تضررًا. وهذه هي المشاكل التي يجب معالجتها الآن حتى لا يؤدي الحرمان إلى المزيد من أوجه الإجحاف.

ولا بد من منح الأولوية للتفاعل بين البشر ورفاههم في مرحلة تحديث التعليم، إذ تعد التكنولوجيا - وخصوصا التكنولوجيا الرقمية التي تتيح التواصل والتعاون والتعلم عبر المسافات - أداة رائعة. غير أنّها ليست دواءً لجميع الأمراض بل هي مصدر للابتكار والإمكانات المعزّزة. ومع ذلك، يجب أن نشعر بقلق متزايد من أن التحول إلى التعلم عن بعد عبر الإنترنت سيؤدي إلى تفاقمٍ في أشكال عدم المساواة ليس فقط في جنوب الكرة الأرضية ولكن أيضًا في أكثر المناطق التي تتمتع بالموارد الكافية في العالم. كما يجب أن نتأكد من أن الرقمنة لا تقوض الخصوصية أو حرية التعبير أو الاستقلالية المعلوماتية أو تؤدي إلى مراقبة تعسّفية، حيث إنه من الوهم الاعتقاد بأن التعلّم عبر الإنترنت هو الطريق التي يمكن للجميع اتّباعها.

وندعو جميع أصحاب المصلحة في مجال التربية إلى الحرص على استخدام موارد التعليم لغرض وحيد هو تعزيز مصالح وقدرات المتعلمين من أجل حماية الحق في التربية في ظل الظروف الاستثنائية التي أحدثها الوباء وتيسير مستويات الثقة اللازمة للتعاون العالمي في مجال تعبئة

الموارد قصد دعم الحق الكوني في التعليم. كما أنه من الضروري أن نتحلى باليقظة بشكل خاص إزاء الفساد وأن نمنع الاستيلاء على الموارد المخصصة للتربية وتحويلها لتحقيق أهداف خاصة.

لقد تم في الأسابيع الأخيرة إصدار العديد من الوثائق من قبل مجموعة واسعة من المنظمات التي تقدم إرشادات مفصلة حول كيفية الاستجابة إلى هذه الأزمة. إن هدفنا هنا هو تحديد المجالات التي يكون فيها للقرارات الفورية التي تتخذ الآن على الأمد القصير والتي يترتب عنها أكبر الانعكاسات المحتملة على الأمد الطويل أثرٌ بالغٌ، فضلا عن التركيز عليها. وينبغي علينا في لحظات الأزمات وحالات عدم اليقين هذه أن نعيد تأكيد مبادئنا حتى لا نكون تحت رحمة «الأفكار الجاهزة » أو «الحلول الوهمية»، فلا شيء يمكن أن يحل محل العمل التعاوني والتفكير الجماعي والحوار البناء المشترك.

كما يجب دائمًا تذكر ثلاثة التزامات أساسية: التعليم العمومي والصالح العام والتضامن العالمي. وليس الوقت مناسبا للتراجع وإضعاف هذه المبادئ، ولكن،

" تذكّرنا الأزمة الحالية بمدى الأهمية التي يكتسيها التعليم
العمومي في المجتمعات والجماعات والحياة الفردية "

على عكس ذلك، فإنه يجب تأكيدها وتعزيزها. ولدينا فرص لحماية التعليم العمومي والنهوض به لتحصين المنافع العالمية المشتركة ولتعزيز التعاون الدولي في الوقت الذي نقوم فيه بإعادة تأكيد تضامننا. وسيكون من الحكمة أن نغتنم الفرصة التي تتيحها هذه اللحظة خصوصا أن التاريخ قد علّمنا أن النقلة النوعية يمكن أن تحدث فجأة وغالبًا ما تكون عقب الأزمة.

تذكرنا الأزمة الحالية بمدى أهمية التعليم العمومي في المجتمعات والجماعات والحياة الفردية. لقد تم تذكيرنا بأن التعليم هو حصن منيع ضد عدم المساواة وبأهميته في تمكين حياة كريمة وهادفة. وبينما ننتهز هذه الفرصة الاستثنائية لتحويل العالم ونعيد تصور تنظيم مؤسساتنا التربوية وبيئات التعلم، فإننا سوف نحتاج إلى التفكير في ما نريد أن نكون عليه مستقبلا. لقد وصلنا إلى لحظة - ولكن بشكل غير متوقع - أصبح فيها من الضروري إعادة النظر بشكل جماعي في أهداف التربية وتنظيم مسائل التعلّم.

وفي ضوء الولاية المسندة إلى اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم التابعة لليونسكو، فقد قررت التفكير في مستقبل بديل ومحتمل، والتركيز على طرق المساعدة في هذه اللحظة غير المسبوقة من التاريخ والتي أدخلت اضطرابا شديدا على فرص التعليم في مختلف أرجاء العالم. إن التوجهات التالية قد قُدّمت في شيء من التواضع قصد إلقاء الضوء على المعضلات الأخلاقية والخيارات المتاحة أمامنا الآن.

وبالإشارة إلى «عالم ما بعد الكورونا» في عنوان هذا التقرير، فإننا نعني في الآن نفسِه أن وجه العالم سيتغير بشكل عميق بسبب الوباء الحالي وأن منظوماتنا التربوية ستستعيد نوعًا من الحياة الطبيعية في طريقة اشتغالها. كما أنه لا ينبغي أن يشكل هذا الوضع استمرارًا للعالم كما كان عليه من قبلُ. بل يجب أن يكون أكثر عدلاً واستدامة وسلامًا.

علاوة على ذلك، فقد تمت كتابة هذا التقرير بقناعة قوية مفادُها أن البشرية يجب أن تحقق علاقة سوية أكثر مع العالم الطبيعي. ويعتبر فيروس كورونا المستجد الحلقة الأحدث في سلسلة من التطورات التي تظهر لنا أن إنسانيتنا لا يمكن أن تكون ضيقة كما كانت عليه من قبلُ. فلا يمكننا فصل البشرية عن بقية الكوكب ويجب أن يوضع ذلك في الاعتبار حين نعمل على تشكيل مستقبل بديل منشود.

ويتناول هذا التقرير *تسع أفكار للعمل المشترك* تدعو إلى النقاش والمشاركة والعمل من قبل السلطات الحكومية والمهنيين التربويين والباحثين وكذلك المتعلمين من جميع الأعمار والمجتمع ككل. و نأمل أن تجدوا في هذه الأفكار مصدر إلهام وأن تحثكم على العمل.

1. التزام عمومي معزّز بأن التربية مصلحة عامة مشتركة

> تدعو اللجنة إلى التزام عمومي معزّز بخدمة التربية باعتبارها مصلحة عامة قائمة على أسس الإدماج والتضامن وداعمة للازدهار الفردي والجماعي.

لقد أدى هذا الوباء إلى تضخيم العديد من التحديات طويلة الأمد التي تواجه البشرية. وفي الواقع، يبدو أن الفرص غير المتساوية التي تفرّق بين الناس داخل الدول وفيما بينها تزداد سوءًا. وتتطلب المجتمعات المرنة التي تزيد من الإمكانات البشرية توزيعًا واسعًا للقدرات وتنوعا في المواهب.

وترتبط الصحة العمومية ارتباطًا وثيقًا بالتعليم العمومي حيث يُظهران ضرورة التعاون والتضامن والعمل الجماعي من أجل الصالح العام. ولن نتمكن من التغلب على هذا الوباء الصحي العالمي من خلال التدابير الصحية وحدها. بل يمكن علاجه من خلال بناء الثقة المدنية وتعميق التعاطف البشري والتقدم في العلم وتقدير إنسانيتنا المشتركة حق قدرها. ويجب أن تعمل السلطات التربوية بطريقة منسّقة مع سلطات الصحة العمومية، حيث يحتاج كل منهما الآخر، ويتم التأكيد على كل منهما من خلال الاعتراف بما ينشأ بينهما في الفضاء العمومي من صلات مشتركة.

ولا يمكننا السماح لقطاعي الصحة والتربية العموميّين بمعارضة بعضهما البعض. بل بدلاً من ذلك، يجب أن تتوافق أعمالنا مع التآزر والتداخل بين الاثنين حول رفاهِ الإنسان والمجتمع.

ويعني الالتزام المعزز بالتعليم باعتباره مصلحة عامة الإدراك أننا لا نربي الأطفال والشباب فقط، ولكننا نربي عامة الناس بشكل أشمل. وبالإضافة إلى ذلك، يعد التعلم القائم على المجتمع والقيادة المجتمعية مكونًا رئيسا من مكونات التعليم. ويجب أن يكون محوريًا في أية استراتيجية تعالج التحديات الحالية والمستقبلية. وتحظى التربية بأهمية خاصة لدى اللاجئين والمجتمعات التي تعاني من النزاعات المسلحة والصراعات الأهلية. ورغم ذلك، يظل التعليم أهم وسائلنا لضمان ازدهار الأفراد والمجتمعات في جميع المجالات والأماكن.

ولقد بيّن الوباء العالمي الدور المركزي لتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة حيث يحتاج الناس من جميع الأعمار الآن إلى التعلم لخلق طرق جديدة قصد (إعادة) تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد ذكّرنا إغلاق المتاحف العمومية والمكتبات والمراكز المجتمعية بالأدوار الحاسمة والمتكاملة التي تضطلع بها هذه المؤسسات إزاء المدارس والطرق التي يجب أن تعتبرها أيضًا جزءًا أساسيًا من الفهم الواسع للتعليم *العموميّ*.

ولا يمكن للعديد من الدول أن تواجه أزمة الصحة العمومية هذه دون مساعدة المجتمع بأسره بشكل عام وذلك من خلال ممارسات الحجر الذاتي والتباعد الجسدي وحفظ الصحة والمراقبة الذاتية والرعاية المتبادلة. ولقد تم بالفعل إعادة اكتشاف البعد الاجتماعي. وقد لاحظ الفيلسوف الفرنسي إدغار مورين مؤخرا

" إن قطاعي الصحة والتعليم العموميّين مترابطان ترابطًا وثيقًا حيث أنهما يُبرزان الضرورة التي لا يمكن نكرانها قصد التعاون والتضامن والعمل الجماعي من أجل المصلحة العامة "

أنه رغم التدهور الذي يشهده التضامن في العقود الأخيرة إلا أن «الوباء والحجر الصحي قد أيقظا روح التضامن التي تشهد عليها العديد من الأمثلة خصوصا في الأحياء الفقيرة»، وهو ما ينطبق بوضوح على التربية حيث تدرك المجتمعات الدور المركزي الذي يلعبه التعليم العمومي في حياتنا المترابطة. ونحن ندرك أن كل بعد من أبعاد الرفاهية يؤثر بشكل إيجابي على الآخرين. ويجب أن يكون التركيز على التعاون وليس المنافسة في مجال التعليم العمومي كما في الصحة العمومية. ونكون آمنين على أنفسنا عندما يكون الجميع بأمان بل نحن نحقق الازدهار عندما يزدهر الجميع.

2. فهم موسّع للحق في التربية

تدعو اللجنة إلى نقاش عمومي عالمي - يشمل، من بين أمور أخرى، المتعلمين من جميع الأعمار - حول الطرق التي قد يحتاج فيها التعليم إلى توسيع نطاقه ليعكس السياقات المتغيرة والتعلم طوال الحياة وأهمية النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.

تعد التربية حقّا من حقوق الإنسان الأساسية. ويجب على المجتمعات أن تبذل قصارى جهدها لإعمال هذا الحق بأية وسيلة ضرورية. وتتحمل الدول، المعترف بها بموجب القانون الدولي باعتبارها جهات مسؤولة عن إعمال الحق في التربية والتعليم، المسؤوليةَ في تيسير التعليم وتوفيره فضلاً عن احترام وحماية الحق في التربية. ولقد رأينا في أوقات الاضطراب هذه مدى الصعوبة في ضمان جاهزية المؤسسات والبرامج التربوية القائمة وبمستويات مقبولة من الجودة. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف بضمان أن يكون أيّ تقهقر مجرد تراجع مؤقت مدفوعا فعلا بظروف الطوارئ وبأن يتم تصحيحه في أقرب وقت يغدو فيه ذلك ممكنًا حتى لا يتم تقويض ما شيّد في العقود الأخيرة من التقدم بحيث لا تُفوّت سنوات 2020 على نفسها هذه الفرصة الفريدة.

ونظرًا لأهمية الالتزام العمومي المعزز بالتربية باعتبارها من الصالح العام فإنه يجب علينا أيضًا استكشاف الوسائل التي يمكن بها اعتبار المعرفة نفسها عالميّا من الصالح العام. وهو ما يتطلب منا أن نفكر مليّا في ما يتجاوز توسيع الطرق التي يتم من خلالها الوصول إلى المعرفة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وبالاضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضًا أن نفكر بشكل متزايد في الطرق التي يتقاطع فيها إنتاج المعرفة وتداولها مع الحق في التربية سواء كان ذلك يأخذ شكل الحق في البحث أو ضرورة مشاركة السكان الأصليين

" يجب أن نفكر في الطرق التي قد يحتاجها الحق في التربية ليصبح أوسع وليشمل السلاسة والمرونة والسياقات المتغيرة داخل المجتمعات المعاصرة "

معارفهم المحلية في كنف الاحترام. لقد أبرزت لنا أزمة فيروس كورونا المستجد ضرورة أن يكون الحق في التربية مرناً ومتكيفاً مع السياقات المختلفة والاحتياجات المتغيرة للمجتمعات. ولقد أصبح من الضروري تحديث هذا الحق وتوسيعه.

ويذكّرنا عموما انتشار استخدام الراديو والتلفزيون من أجل دعم استمرار التواصل البيداغوجي مع التلاميذ أثناء إغلاق المدارس طيلة فترة تفشي فيروس كورونا المستجد بأهمية هذه الوسائط في مجال التربية والثقافة والمعرفة وخصوصا بين صفوف التلاميذ الذين يفتقرون إلى النفاذ إلى المواد عبر الإنترنت والأجهزة الذكية. وقد كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد أيضًا الأهمية البالغة للاتصال الرقمي والمنصات عبر الإنترنت إلى الحد الذي نحتاج معه إلى استشراف النظر في النّفاذ إلى المعلومات باعتباره هو أيضًا حقا أساسيا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحق في التربية باعتماد طرق لم تكن متوقعة حتى قبل عشر سنوات.

وبالاضافة إلى التنويع المنشود في المؤسسات التربوية (إذا كان التطور قد علّمنا شيئا مّا فهو حتما أن التجانس والثقافات الأحادية تستجيب بشكل ضعيف للصدمات والاضطرابات)، فإننا نشهد تحركًا نحو مناهج مرنة للتعلم في شكل سلسلة متصلة تتفاعل فيها المدارس ومؤسسات التربية الرسمية الأخرى بشكل وثيق، جنبا إلى جنب مع التجارب التعليمية الأخرى غير الرسمية وذلك منذ الطفولة المبكرة وطوال الحياة. وتعتبر حركة المدن التعليمية أحد الأمثلة على ذلك. ولا بدّ أن نفكر في الطرق التي قد يحتاجها الحق في التربية والتعليم ليصبح أوسع وليشمل مبادئ السلاسة والمرونة والسياقات المتغيرة صلب المجتمعات المعاصرة.

3. أهمية مهنة التدريس والتعاون بين المدرسين

> تدعو اللجنة واضعي السياسات إلى تقدير الخبرة المهنية للمدرّسين حقّ قدرها وتهيئة الظروف التي تمنح المربّين في الخطوط الأمامية الاستقلاليةَ والمرونةَ من أجل العمل بشكل تعاوني.

لقد بدأت العديد من المجتمعات، على امتداد هذه الأزمة، في الاعتراف بأهمية مجموعة من فئات العمّال الذين لم يتم دائمًا تقدير مجهودهم بشكل صحيح. حيث رأينا أنه قد بدأ الاعتراف بمهنيّي الرعاية الصحية بشكل مناسب باعتبار ما أبدوه من الاستجابة في الخطوط الأمامية معرّضين أنفسهم لخطر كبير من أجل خير الجميع. وقد امتد هذا إلى الاعتراف ليشمل العاملين في مجال الغذاء والأمن والعاملين ممّن يشتغلون غالبًا مقابل أجر منخفض رغم أنّهم أشخاص "أساسيون" حقًا ولهم أهمية كبيرة بالنسبة إلى المجتمع.

" تكمن العلاقة الإنسانية بين التلميذ والمدرّس في صميم

أي عملية تربوية"

وقد لوحظ في العديد من الوضعيات تقدير مجهودات المدرسين حقّ قدرها وخصوصا خبرتهم والتزامهم المهني.

أولاً، اكتسب العديد من أولياء الأمور الملزمين الآن بالمتابعة والإشراف على تعلم أطفالهم في المنزل وعيًا أوضح بمدى تعقّد عمل المدرّس. ثانياً، قد لبّى المدرسون نداء الواجب على أفضل ما يكون مثلهم في ذلك مثل العاملين الأساسيين في القطاعات الأخرى. فقد استجابوا لاحتياجات تلاميذهم بتعاطف وجهود إضافية تعزز القيمة التي يوليها الآباء والمجتمعات لأعمالهم. وهو ما يؤكد على أهمية وجود إطار تربوي شامل لترسيخ الثقة والتعاون. وستصبح خدمة الخط الأمامي للمدرسين أكثر وضوحًا مع بدء إعادة فتح المدارس عندما يُلقى على عاتق المدرسين واجب حماية صحتهم وصحة تلاميذهم بالتزامن مع تطوير أنماط تعليمية جديدة.

لقد كشفت الاستجابة التعليمية لأزمة فيروس كورونا المستجد عن قدرة المدرسين على الاعتماد على معارفهم المهنية والتعبئة بشكل تعاوني مع حسن التدبير والإبداع الذي لم يكن من الممكن تحقيقه من قبل سلطة عمومية بمجرد إصدار أوامر هرميّة من أعلى إلى أسفل. وفي الواقع، وعلى مدى الأشهر العديدة الماضية أظهر قطاع التربية، الذي غالبًا ما يتم انتقاده بشكل غير عادل بسبب نزعة المحافظة المنسوبة إليه، أنه من بين أقوى المؤسسات الاجتماعية وأكثرها قابلية للتكيف. وهو ما يعتبر درسا مهما نستقيه من هذه الأزمة ويجب أن يقودنا هذا الدرس إلى منح المدرسين المزيد من الاستقلالية والحرية. بل يجب أن يُمنح المدرسون تقديرًا أكبر و قيمة أكثر لأنهم مشاركون أساسيون في تحديد مستقبل التعليم.

وقد بات من الواضح اليوم أنه لا يوجد شيء يمكن أن يحل محل التعاون بين المدرسين الذين لا تقتصر وظيفتهم على تطبيق التقنيات الجاهزة أو الوسائل التعليمية المعدة مسبقًا. ولكن للقيام بدورهم كاملاً فإنّ كلا منهم ييسّر المعرفة ويمثل دليلا بيداغوجيا. ويجب السماح باستمرار القدرة على المبادرة والتجربة والابتكار التي أطلق لها العنان خلال هذه الاضطرابات الوبائية. كما يجب أن يُفهم أيضًا تعاون المدرسين على أنه يشمل المشاركة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة التربويين خصوصا لأن منظومات التربية الأكثر ارتباطًا بالعائلات والمجتمعات قد برهنت خلال هذه الأزمة على أنها تتّسم بقدر أكبر من المرونة.

وتحتل العلاقة الإنسانية بين التلميذ والمدرّس قلب الرّحى في أيّة عملية تربوية. إن منظومات التربية الأفضل استعدادًا للاستجابة للأزمة ستكون تلك التي بوسعها تقدير مدرسيها حق قدرهم ومنحهم الظروف المناسبة للعمل المستقل والتعاون. ولقد كشفت هذه الأزمة عن صعوبة التعامل مع المواقف غير المتوقعة صلب البيروقراطية المركزية وأظهرت لنا أن القدرة الحقيقية على الاستجابة والابتكار تكمن في مبادرة التربويين الذين وجدوا صحبة أولياء الأمور والمجتمعات، في العديد من الحالات، حلولًا مبتكرة ومتجذرة في بيئتها.

4. التأكيد على مشاركة التلاميذ والشباب والأطفال وعلى حقوقهم

> تدعو اللجنة كل من يتحمل مسؤوليات تربوية بدءًا من المسؤولين الحكوميين إلى المدرّسين وأولياء الأمور إلى إعطاء الأولوية لمشاركة التلاميذ والشباب على نطاق واسع من أجل المشاركة في بناء التغيير الذي يرغبون في تحقّقه.

لقد طُلب من الأطفال والشباب في العديد من الاستجابات لفيروس كورونا المستجد الحدُّ من حرياتهم وتعليق دراستهم لحماية البالغين والأجيال الأكبر سنا. ومع ذلك، يجب عدم تعليق حقوق الأطفال والشباب في المشاركة في القرارات التي تهمهم وخصوصا تلك المتعلقة بالمستقبل.

إننا نتحدث كثيرًا، ونحن محقون في ذلك، عن التهديدات التي يمثلها الوباء الحالي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فمن الضروري لفت الانتباه إلى المخاطر التي يشكلها على حقوق من هم أصغر سنّا. لقد أدت التدابير الاستثنائية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد بالفعل إلى إزعاج عدد كبير من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وقد تعرضت الصحة العقلية ورفاه الأطفال والشباب، على وجه الخصوص، إلى خطر كبير وبطرق يمكن أن تكون لها تداعيات دائمة.

وليس علينا فقط إعادة تشكيل المدارس والدعم الذي نقدمه لها حتى يتمكن التلاميذ من استئناف تعليمهم في الفصول الدراسية والعودة إلى الأنشطة المدرسية في أقرب وقت ممكن، بل نحتاج أيضًا إلى التفكير على الأمد المتوسط حتى يصبح هذا الوضع الخارق للعادة فرصة للشباب كي يتعلموا كيفية مواجهة تحديات عصرنا ويستعيدوا الثقة في المؤسسات ويفعِّلوا مبدأ العدالة بين الأجيال.

سوف تكون هناك حاجة كبيرة في عالم ما بعد فيروس كورونا المستجد لعلاج حالات الانفصال التي نشأت نتيجة للحجر الصحي وقيود التباعد الجسدي. كما سنحتاج إلى التفكير بشكل خلاق في طرق إعادة الصلات بين الأشخاص. ومن الطرق المهمة لتحقيق ذلك أن الثقة لا بد أن تُمنح للشباب من أجل تمكينهم من التفكير والعمل معًا.

ولا يمكن ببساطة أن تكون السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى معالجة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهائلة التي سببتها جائحة فيروس كورونا المستجد مسقطة من أعلى المستويات. كما يجب علينا أن نحذر من تنامي حدّة السياسات الاستبدادية وإفراغ الثقة المدنية من محتواها. فلا بدّ من بناء السياسات العامة

" لقد تعرضت الصحة العقلية ورفاه الأطفال والشباب إلى خطر كبير وعلى نحو يمكن أن تكون له تداعيات مستدامة "

على أساس العمل وفقًا للمبادئ الديمقراطية ومن خلال الالتزام المدني. بل الأهم من ذلك، أنّهُ لا يمكن أن تكون مشاركة الأطفال والشباب في هذه المداولات في مرحلة متأخرة. وعلى سبيل المثال، يجب أن يُمنح التلاميذُ صوتًا مسموعًا في تصميم فرص التّربية ومجتمعات التعلم التي يعودون إليها عند إعادة فتح المدارس.

5. حماية الفضاء الاجتماعي للمدرسة في ظل تحويل التعليم

> تدعو اللجنة جميع أصحاب المصلحة في مجال التربية إلى حماية المدرسة وتحويلها إلى فضاء وزمن مستقل ومحدد ومختلف عن المنزل وفضاءات التعلم الأخرى حيث يفيد منه النمو والتوسع في الفهم الاجتماعي بالقدر الذي تُكتسب به المهارات والكفاءات والمعارف.

يعرف المشهد التعليمي في عالمنا اليوم تحولًا جذريًا. وقد تسارع أيضا في ظل هذا الوباء تطورُ العديد من التغييرات التي بدأت تتشكّل منذ بعض الوقت. ويمكن أن تكون زيادة الوعي وتقدير المدارس حق قدرها بمثابة الأساس لإحياء جديد للتعليم العمومي الذي من شأنه أن يدخل تحويلات على فكرة التمدرس.

هل يعني ذلك أنه يمكن الاستغناء عن المدرسة باعتبارها فضاء ماديا؟ لا يمكن ذلك إطلاقا. ويبقى الحيز المادي الذي حددته المدرسة على أنه الموقع الرئيسي للتعلم سمة مركزية لمنظومة التعليم الرسمي على جميع المستويات. فلقد ذكرتنا أزمة فيروس كورونا المستجد بأهمية المدارس باعتبارها مراكز للخدمات الاجتماعية خصوصا في مجال تقديم الوجبات الغذائية. ويمكن للمدارس، بصفتها مراكز مجتمعية، أن تقدم دعما قويا لمبدأ الاعتماد على الذات ولتنمية علاقات مستدامة بيئيا مع الطبيعة. والأهم من ذلك هو أن الفضاء المدرسي يضم علاقات اجتماعية. فكل من التعليم والتعلم يعدان من ضروب التفاعلات البشرية والحوار والتبادل.

وثمة تفاعلات أخرى تعتبر ضرورية في تعلمنا الخاص بنا. وتمثل المدارس إذن شكلا من أشكال الحياة الجماعية التي لا يمكن استبدالها بالتعلم عن بعد أو بالتعلم الافتراضي.

ولقد شهدنا منذ بضع سنوات تبلور فكرة أُنموذج مدرسي موحد يؤدي إلى ظهور مجموعة متنوعة من الطرق في "إنشاء المدرسة" وإن كانت أكثر تقدمًا في أماكن دون أخرى، ولكن مع ذلك فقد ساهمت في تغيير المشاهد التربوية في جميع أنحاء العالم. ويمكننا أن نتوقع أن يكون لدينا بصفة متزايدة أشكال هجينة من التعليم والتعلم في فضاءات مختلفة داخل المدرسة وخارجها وفي أوقات مختلفة متزامنة وغير متزامنة باستخدام العديد من الوسائل والأساليب (من بين أمور أخرى: الدراسة الفردية والعمل الجماعي والاجتماعات الفردية مع المدرسين والمشاريع البحثية والتربية على المواطنة والخدمات المجتمعية والأداء). وهذه هي الاتجاهات التي يجب أن نتحرك ضمنها بناءً على التحولات العالمية الأوسع وكذلك على أساس كل ما تعلمناه في الأسابيع الأخيرة.

" إن المدرسة هي أيضًا مكان يمكننا فيه مقابلة الآخرين الذين يختلفون عنا والأشخاص الذين نتعلم منهم ومعهم والآخرين الذين يوسعون فهمنا للطرق التي تجعل منا بشرا "

بالاضافة إلى ذلك، توفر المدارس للأطفال والشباب بيئات آمنة يمكنهم من خلالها المجازفة وتجربة الاحتمالات واستكشاف الأهداف. فهي المكان الرئيس لنحقق ملامح الشخصية التي نريد أن نكون عليها مستقبلا. كما تعتبر المدرسة أيضًا في أساسها مكانا يمكننا أن نلتقي فيه بأشخاص مختلفين عنا وآخرين نتعلم منهم ومعهم فضلا عن الآخرين الذين يوسعون فهمنا للسبل التي تجعل منا بشرا.

وعلى الرغم من أن الفضاء المدرسي لا يزال أساسيا، فإنه يجب تحويله وتوسيعه إلى فضاء أرحب للتعلم. لقد رأينا في فترة هذا الوباء مدى تنظيم الحياة المهنية والاقتصادية حول المدرسة وجداولها الزمنية وروزنامتها. فعندما تغلق المدارس أبوابها يميل المجتمع ككل إلى التوقف. ويمكن أن يساعدنا فهم هذه الحقيقة في بناء عقد اجتماعي جديد حول التربية قد يكون مختلفًا تمامًا عن «الأنموذج المدرسي» الذي ترسّخ على امتداد القرن العشرين. فلم يعد الأمر مجرد مسألة توصيل أطفالنا إلى المدارس في أوقات محددة والاعتماد على الاعتقاد الموروث بأن قضاء الوقت يساوي التعلم المكتسب. بل بدلاً من ذلك، يجب أن نجد أشكالًا وأوقاتًا مرنة والتزامات تربوية مشتركة وفهمًا للطرق التي ينتشر بها التعلم على نطاق واسع صُلب المجتمعات المعاصرة.

6. تقنيات «المصادر المجانية» والمفتوحة أمام المدرسين والتلاميذ

تدعو اللجنة إلى تعاون دولي بين الحكومات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح من أجل تطوير وتوزيع الموارد التعليمية المفتوحة والمنصات المفتوحة مع الاعتراف بأن الكثير مما تقدمه الشركات الخاصة حاليًا يجب أن يصبح مشروعًا عموميا حيث يغدو النهوض بمصالح وقدرات المتعلمين هو الغرض الوحيد.

أثار استخدام التقنيات الرقمية للتعلم اهتمامًا كبيرا على امتداد سنوات عديدة. وفي الواقع فإنّ الأجهزة الرقمية خفيفة الوزن والمحمولة قد حررت التعلمَ من أن يقتصر على أماكن ثابتة ومحددة سلفًا مما يغير بشكل أساسي الطرق التي تنتشر بها المعرفة داخل المجتمعات. ولقد ازداد الاهتمام بتكنولوجيات التعلم عبر الهواتف النقالة بشكل كبير خلال سياق أزمة فيروس كورونا المستجد.

" لا يمكن أن يعتمد التعليم العمومي على المنصات الرقمية التي توفرها الشركات الخاصة "

على الرغم من أن هاتين الحالتين مختلفتان وغالبا ما يتم الخلط بينهما إلا أن استخدام الأدوات الرقمية في العمل التربوي للمدرسين مع التلاميذ هو أمر واحد. ولا يمكن في المجتمعات الرقمية التفكير في استبعاد إمكانيات النفاذ إلى المعرفة والتواصل التي يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها عنصر ضروري في الحياة اليومية. وهو ما نسميه بشكل صحيح "الفجوات الرقمية" التي توضح مدى أهمية النفاذ إلى الإنترنت والاتصال بالأجهزة. ويجب أن تتركز جهودنا هنا على سياسات التراخيص المفتوحة والنفاذ الحر التي تيسر الاستخدام وإعادة الاستخدام وإعادة التهيئة والتأقلم دون تكلفة. كما يجب إعطاء الأولوية للموارد التعليمية المفتوحة إذ لا يمكن أن يعتمد التعليم العمومي على المنصات الرقمية التي توفرها الشركات الخاصة.

ويختلف الأمر أيما اختلاف عند تصميم التعليم والتعلم انطلاقا من مواد ومحتوى جاهز إذ يقلل ذلك من قيمة عمل المدرسين والتلاميذ ويحكم عليه بالتشويه. ولا يمكن تعريف التعليم العمومي ومراقبته من خلال المحتوى والأساليب المبنية خارج الفضاء التربوي وخارج العلاقات الإنسانية بين المدرسين والتلاميذ. ويفرض التدافع القسري على المواد والمنصات التي رأيناها خلال الوباء خطرًا كبيرًا على مهنة التدريس واستقلاليتها كما يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على مستقبل التربية.

يجب أن نتأكد من أن أي انتقال رقمي ليس مجرد جهد تدفعه شركات التكنولوجيا ولكنه يظل أيضًا تمثيلا للمدرسين والتلاميذ والحكومات وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن الخصوصية ممن يشاركون في إحداث هذه التحولات.

7. محو الأمية العلمية ضمن منهج تعليم قائم على هدف راسخ

> تدعو اللجنة جميع أصحاب المصلحة في مجال التربية إلى إعطاء الأولوية إلى محو الأمية العلمية لضمان منهج قائم على أهداف إنسانية قوية تستكشف العلاقة بين الحقيقة والمعرفة وقادرة على دفع التلاميذ إلى فهم أنفسهم ووضعهم في عالم معقّد.

لقد جعلنا فيروس كورونا المستجد نتساءل: «ما هو هدفنا من التعلم»، وهو يدعونا إلى إعادة تقييم نوع المهارات والقدرات التي نتوقع حقًا أن يُقدمها التعليم والتعلم. وهناك خطر كبير من أن يقتصر التعلم على أساسيات المناهج التي نراها تستخدم عندما

" يجب أن يتم دمج المناهج بشكل متزايد وأن تستند إلى الموضوعات والمسائل
التي تسمح لنا بتعلم العيش بسلام مع إنسانيتنا المشتركة وكوكبنا المشترك "

يتم غلق المدارس. وهو ما من شأنه أن يحدّ من البعد الإنساني للتربية في مفهومها الواسع والتي يكتسي أهمية كبيرة من أجل المساهمة في إزدهار السلام والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات. ويتمثل الخطر في أنه من شأن هذه الأبعاد أن تُحجبَ من فَرْط التركيز على المهارات التقنية وتطبيق نظام الوحدات الدراسية والتقييم الرقمي لكل من التقدم والمعايير، وهي تُعَدُّ أجزاء طبيعية من الثقافة التعليمية الرقمية. وهذه بالفعل عمليات تحكيم مألوفة وقد تدفعنا الأزمة الحالية بسرعة في هذا الاتجاه المقلق حيث يُضطر الشكل التعليمي المعتمد إلى اتباع الوظيفة التكنولوجية.

لقد بدا أنّ هذا هو الوقت المناسب للتفكير العميق في المناهج الدراسية. فيجب أن نعطي الأولوية لتطوير القدرات الكاملة للشخص وليس فقط المهارات الأكاديمية. ويمكننا أن نجد مصدر إلهام مفيدًا هنا في تقرير دولور Delors لسنة 1996، الكنز الكامن في التّربية :Learning the treasure within، في تحديده لأربع ركائز للتعلم على غرار تعلَّم أن تعرف، وتعلَّم أن تفعل وتعلَّم أن تكون و تعلَّم العيش المشترك. ويجب أن يتم دمج المناهج الدراسية بشكل متزايد وأن تستند إلى المواضيع والإشكاليّات التي تسمح لنا بتعلم العيش في سلام مع إنسانيتنا المشتركة وكوكبنا المشترك. وأخيرًا، من المهم وضع قاعدة متينة من المعارف المتعلّقة بالذات وبالعالم، وهي أهداف مقترنة تسمح لكل واحد منا أن يجد هدفًا ويكون أكثر قدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

ويحتاج مظهر من مظاهر المناهج الدراسية إلى الاهتمام العاجل. ولم تبدأ هذه المشكلة مع ظهور الأزمة لكنها أصبحت الآن خطِرة بشكل خاص: وتتمثل في انتشار المعلومات الخاطئة والأخبار المزيفة. ومن الثّابت أنّ مثل هذا الانتشار لا يقضي على الحياة الاجتماعية والتفاهم بين البشر فحسب وإنما يدمر الحياة بالمعنى الحرفي للكلمة.

نحن نعلم جميعًا بأن هذه المشكلة عميقة ومعقدة وتنطوي على العلاقة بين العلم والمعرفة. ومع ذلك، فقد شهدنا مع كل من فيروس كورونا المستجد والتغيرات المناخية إنكارا للمعرفة العلمية وخلقا "للوقائع" التي تخدم أكثر الأغراض كارثية. ولا يمكن أن يقف مجال التربية مكتوف الأيدي مكتفيا بدور الملاحظ.

إنّه يتوجّب علينا أن نحارب بحزم المعلومات المغلوطة كما تفعل الأمم المتحدة ضمن مبادرتها الجديدة في مجال الاتصال والمتعلقة بفيروس كورونا المستجد. ومن الضروري أن يكون هناك جهد متجدد لتشجيع المعرفة العلمية في جميع أنحاء العالم وخصوصا بين السكان المحرومين. ولعلنا نواجه جميعًا كمّا هائلا غير مسبوق من المعلومات التي غالبًا ما تكون محل خلاف حتى عندما تأتي من مصادر موثوقة. ولم يعد التمييز الكلاسيكي بين المخاطر وعدم اليقين صالحًا بما أنّ الشّكوك حول المخاطر نفسِها ما انفكّت تتزايد، فنذكر على سبيل المثال كيفية تفسير التمثّلات المتزامنة لمختلف النّزَعات والمعطيات. ولا يمكن للتربية أن تتجاهل مثل هذا الوضع.

لقد أجبرتنا مرة أخرى أزمة فيروس كورونا المستجد وبشدّة على أن ننجز عملا كان من الضروري القيام به منذ فترة طويلة. إذ يجب استكشاف العلاقة بين المعرفة والحقيقة بشكل صريح. فقد اكتست مسألة محو الأمية العلمية وضوحًا وإلحاحًا كبيرين.

8. ضرورة حماية التمويلات الوطنية والدولية لفائدة التربية العمومية

> تدعو اللجنةُ الحكوماتِ الوطنيةَ والمنظماتِ الدوليةَ والمجتمعَ المدني والمواطنينَ لتعبئة جهودهم حول حماية التربية العمومية وتمويلها - ومساءلة المسؤولين عن الاستخدام العادل والفعّال لهذه الموارد.

من الواضح أننا لم نُدركْ بَعْدُ التأثيرَ الكامل للوباء على التربية. ومع ذلك، فنحن نعلم أن الأزمات الاقتصادية الناشئة تؤدي إلى فقدان الوظائف وسبل العيش وإلى مستويات ضعف لم نشهدها منذ عقود عديدة. وسيكون لذلك عواقب وخيمة على قدرة الأطفال والشباب على النهوض بتعليمهم على حد سواء بسبب ما يحدث من الاضطرابات الأسرية وتفاوت الفرص التي ستتسع عندما تعاني الأسر من ضعف القدرة على دعم تعليم أطفالها.

إن من شأن ذلك أن يكون بحد ذاته باعثا على القلق إلى حدّ كبير، إلا أن العبء المالي للتصدي للوباء من المرجح أن يؤدي إلى التقشف المالي. فستحتاج الحكومات إلى مقاومة الضغوط لتقييد النفقات المخصّصة للتّربية في المستقبل. وحتى إذا لم تتغير حصة الإنفاق العمومي المخصصة للتعليم فإن الركود الاقتصادي سوف يقلص من القاعدة الإجمالية للموارد العمومية. ومن المرجح أن تقع عواقب هذه التطورات بشكل غير متكافئ على عاتق أطفال الفقراء الذين أصبحت حياتهم بالفعل أكثر تعقيدًا بسبب الوباء على نحو يتناقض مع المبادئ الأساسية للعدالة وحقوق الإنسان. ويمكن التخفيف من آثار هذه الأزمة الناشئة بالفعل والمؤثرة في فرص التعليم من خلال التدابير التي ستتخذها السلطات الوطنية والدولية في الوقت الراهن وخلال الأشهر القادمة.

وإنّ لهذا الوباء قدرةً على تقويض قطاع التربية على امتداد السنوات القادمة خصوصا صلب المجتمعات والمناطق والبلدان الأكثر هشاشة. وهناك العديد من الدول حول العالم مثقلةٌ فعلا بالديون. ومن شأن الضغط الذي تتسبب فيه خدمة الدَّيْن أن يُقلل من القدرة المالية لتمويل الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في مجال التربية. وإذا لم تتم إعادة هيكلة الديون اللازمة ودعم التمويلات الجديدة فمن المرجح أن تصل البلدان إلى الهاوية وإلى درجة تكون فيها مخيّرة بين تمويل الخدمات الأساسية للحفاظ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو خدمة هذه الديون. ولا تزال لدينا القدرة على إيقاف ما يمكن أن يؤول إليه الأمر من اضطراب خطِرٍ في الفرص التعليمية التي تحققت منذ قرن من الزمن حيث يمكن محو المكاسب المهمة المحرَزة في مجال انتشار التعليم والجهود المبذولة لتحقيق العدالة التربوية.

" يجب حثّ الحكومات والمواطنين على حد سواء لفرض استجابات
حاسمة في كل من قطاعي الصحة والتربية العموميين "

لقد بات من الواجب على الحكومات والمنظمات الدولية تنسيق الجهود لضمان استمرارية التعلّم وحماية التمويل الوطني والدولي للتربية. كما يجب توجيه الموارد إلى أولئك الذين تضرروا اقتصاديًا واجتماعيًا وتربويّا من خلال تطبيق مبادئ العدالة في إعادة التوزيع. وسيتعين على كل حكومة أن تنظر في إعادة هيكلة تمويل التربية. وستكون هناك ضغوط هائلة لتقييد الخدمات العمومية في الوقت الذي يجب أن ننميها ونوسعها. بل يجب حثُّ الحكومات والمواطنين على حد سواء للمطالبة باستجابات قوية في كل من قطاعي الصحة والتربية العموميين. وسوف يكون دور القيادة الذي تضطلع به الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة في مجال التنمية ضروريّا للحفاظ على الالتزامات المالية التي من شأنها أن تمنع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالتربية ضمن أجندة عام2030 ODD4-Éducation من أن يؤجّل لمدة عشر سنوات أخرى.

وتقترن المطالبة بالحفاظ على أولوية الشأن التربوي وزيادة التعاون الدولي بمسألة المساعدة على ضمان حق الإنسان في التربية في الأوقات التي من المحتمل أن تكون صعبة للغاية مع طلب الرفع في كفاءة المنظمات الدولية للتربية ومساءلتها حتى تتمكن من الاستمرار في تعزيز الجهود الوطنية من أجل النهوض بالتعليم للجميع وسط هذا العالم المتغيّر وفي كل الجوانب ذات الصلة. ويتطلب ذلك أن تواصل المنظمات الدولية تحسين قدرتها على إضافة قيمة على أساس الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان التزاما واضحا وغير قابل للتفاوض وعلى أساس قدرة تقنية عالية المستوى ترتكز على قاعدة علمية متينة وعلى القدرة على نقل الأفكار والممارسات المنبثقة عن التحليل المقارن بين البلدان وبين أشكال فقه قضائها.

9. تضامن عالمي لا يقبل المستويات الحالية من اللامساواة

تدعو اللجنةُ الحكوماتِ إلى إعادة الالتزام بالتعددية كما تدعو جميع الجهات الفاعلة في مجال التربية إلى تنشيط التعاون الدولي والتضامن العالمي، مع إيلاء التعاطف وتقدير إنسانيتنا المشتركة في جوهرها حقّ قدرهما.

لقد أفضت السرعة التي تنقل بها فيروس كورونا المستجد إلى تذكير قوي بمدى ارتباط البشرية ببعضها البعض. ويجب علينا محاربة القوى التي تفرق بيننا. وسوف تكون للاستجابات الوطنية المتفاوتة وأحيانًا العشوائية لفيروس كورونا المستجد عواقب مأساوية وغير عادلة.

" إن التضامن الموسع ضروري لأن فيروس كورونا المستجد قد كشف لنا عن مدى استغلال مجتمعاتنا لعدم المساواة بين الجنسين ولاختلال موازين القوى "

وبما أن الحقيقة الأساسية هي أننا جميعًا من مواطني كوكب واحد من الناحية البيولوجية فإن الاستجابة الدولية لهذه المشكلة العالمية هي السبيل الوحيدة إلى إيجاد الحل.

ومع ذلك، فقد حفّز فيروس كورونا المستجد مرة أخرى عودة السياسات التي تخدم السكان الأصليّين والتي كانت تنمو في أجزاء مختلفة من العالم في السنوات الأخيرة. وقد انتقلت العديد من البلدان نحو العزلة والمنافسة اللتين غالبًا ما تقترنان بالتطرف السياسي وتجاهل المبادئ الديمقراطية، في حين أن التضامن والتعاون هما الطريق الوحيدة التي تقودنا بنجاح خلال الأزمة. ولكن رغم ذلك، لا يزال هناك بصيص أمل. فلقد تجسد الشعور القوي بالتضامن في العديد من المجتمعات بنجاح خلال فترة الإغلاق وكفل إتاحة كل من الطعام والرعاية الطبية. وتعاون المجتمع العلمي الدولي عبر الحدود الوطنية على نطاق لم يسبق له مثيل. لقد حان الوقت لجميع البلدان حتى تضمن ضربا من التضامن الموسّع. وتتطلب إنسانيتنا المشتركة - خصوصا كما كشف عنها هذا الوباء - تضامنًا عالميًا. لكننا لا نكون آمنين إلا عندما يكون الجميع بأمان.

إن التضامن الموسع ضروري لأن فيروس كورونا المستجد قد كشف لنا عن مدى استغلال مجتمعاتنا لعدم المساواة بين الجنسين واختلالات موازين القوى. ومرة أخرى، كشفت الاضطرابات عن أنماط قبلناها منذ فترة طويلة على أنها "طبيعية". وبما أنه قد تم وضع الأطفال والأسر بأكملها في الحجر الصحي داخل المنازل، فإننا رأينا بوضوح الطرق التي تؤدي فيها الانتظارات المراعية للنوع الاجتماعي في مجال تربية الأطفال إلى تقليص الفرص المتاحة للنساء في كثير من الأحيان. ومع تشغيل قطاعات معينة فقط من الاقتصاد، فقد اضطررنا إلى الاعتراف بالعمل الأساسي الذي يقوم به العمال ذوو الحد الأدنى من الأجر الذين غالبًا ما يعملون بموجب عقود عمل غير مستقرة ومؤقتة. بل يجب أن توضع العلاقات الاستغلالية وغير المتكافئة موضع تساؤل أينما وجدت.

لا شكّ أنّ أخطر مستويات عدم المساواة مازالت قائمة بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها، وهي من صنع البشر أنفسهم - وقد أجبرنا فيروس كورونا المستجد على استعادة الوعي بهذه المسألة. ولعل المأساة في أن تلاحظ أنّ النتائج الأكثر خطورة لهذه التفاوتات من حيث الخسائر في الأرواح وسبل العيش ستتطور في الأسابيع والأشهر المقبلة بشكل يبعث على القلق. لقد آن الأوان فعلا للعمل. ولا يمكننا قبول هذه الدرجات من عدم المساواة التي تم السماح لها بأن تطفو على سطح كوكبنا المشترك.

الخاتمة

بدأت اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم عملها سنة 2019 على أساس ملاحظة يشترك فيها الكثيرون وهي أن العالم يزداد تعقيدًا وعدم يقين وهشاشة. وقد كشف فيروس كورونا المستجد عن الشواغل المحيرة التي ترافق ذلك التعقيد. ولكنه قد أظهر لنا في نفس الوقت أن التعقيد يولّد أيضًا ديناميكية قوية وإمكانات متعددة. ولقد تم عرض التحديات الصعبة التي ترافق بشكل كامل حالة من *عدم اليقين* استمرت طيلة الأشهر الأخيرة. غير أن فيروس كورونا المستجد قد ذكّر البشرية بالفعل بأن حالة الشك تنطوي أيضًا على إمكانات كبيرة وتكذّب أسطورة الحتمية. لقد رأينا المخاطر المريعة ونقاط ضعف هشاشتنا، إلا أن فيروس كورونا المستجد قد دفعنا إلى أن نتذكر أن *الهشاشة* تولّد أيضا الوعي والشعور بالترابط بيننا وأنها يمكن أن تكون منبعًا للأمل.

سوف يتغير العالم بشكل عميق بعد هذا الوباء. ولكن بأية طريقة؟ تدعو اللجنة إلى أن يتجند الجميع وتُحشد مشاركتُهم في تشكيل مستقبل التربية. ولا توجد حلول جاهزة مقبولة، سواء كانت تكنولوجية أو غيرها، خارج عملنا وأفعالنا - وخارج الأجوبة التي نتوصل إليها بشكل جماعي من خلال الحوار الشامل واتخاذ القرار.

إنّ التاريخ يُكتب بسرعة كبيرة بينما نواجه نحن خيارات وقرارات تحدد مستقبل التربية. وإذا نظرنا إلى الاستجابات لهذه الأزمة، وجدنا أفكارًا مبتكَرة وخلاقة نابعةً من جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، أظهَر في بعض الحالات أولئك الذين هم أكثر تهميشًا وحرمانًا أكبر قدر من العناية تجاه الآخرين - وأكبر قدر من حسن التدبير والبراعة. وكشفت أزمة فيروس كورونا المستجد حقيقة أن الابتكار والإبداع موزعان على نطاق واسع وليس على النطاق الحصري لمراكز مختارة ذات موارد كافية. ويجب علينا أن نتعلم من الاستجابات القادمة التي سيقدمها المدرّسون والتلاميذ والمجتمعات وأن نؤيّدها، لأن لديهم إمكانات إدخال تحويلات على قطاع التربية خلال الأزمة الحالية وبعدها.

وسوف تختلف هذه الاستجابات للوباء من مكان إلى آخر ومن سياق إلى آخر. غير أنه، يجب أن تستند الاختيارات إلى رؤية إنسانية للتربية وإلى أطر حقوق الإنسان. كما يجب أن تعمل الإجراءات على تعزيز التعليم العمومي وتحصين الصالح العام وتوسيع التضامن العالمي الذي يؤكد المسؤولية الجماعية لتعليم الجميع في كل مكان من العالم.

نختتم هذا التقرير الوجيز بعبارات مفعمة بالأمل والثقة. فالوضع الذي نواجهه مأساوي وصعب لدرجة أننا لا نستطيع أن نكون متشائمين. إننا نواجه أكبر التغييرات في مجال التربية منذ ظهور التعليم العمومي في القرن التاسع عشر. وتفرض الضرورة الملحة إدخال تحسينات على العالم الذي كان من قبلُ، وهو ما يطرح علينا جميعاً تحديات ومسؤوليات حقيقية. ويجب أن ننشئ كتابة سرديّة لما يمكن أن يبدو عليه الواقع الجديد. كما ينبغي علينا أن نغذي المصادر التي تعطينا الأمل في إعادة التفكير في كيفية اشتغال العالم. ويجب أن تكون التربية في صميم عالم ما بعد فيروس كورونا المستجد. ومن أجل تحقيق ذلك المستقبل، نحن في حاجة الآن إلى جرأة الفكر والعمل الشجاع.

قطاع
التربية

منظمة الأمم المتّحدة
للتربية والعلم
والثقافة

التعليم في عالم ما بعد الكورونا :

تسعُ أفكار من أجل العمل الجماعيّ

سيكون للقرارات المتخذة اليوم في سياق وباء فيروس كورونا المستجد عواقب طويلة الأمد على مستقبل التربية. وفي هذا التقرير، تقدم اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم تسع أفكار رئيسة للخوض في غمار أزمة فيروس كورونا المستجد وما بعدها، معتبرة أنه يجب علينا البناء على المبادئ الأساسية ونقاط القوة المعروفة في ظل مواجهتنا لاضطراب غير مسبوق في الاقتصاد وصلب المجتمعات ومنظومات التربية. ولا بدّ من إعطاء الأولوية لتفاعل البشرية ورفاهها في مرحلة تجديد التربية وإعادة وضع تصوراتها. كما يجب أن يكون ذلك الالتزام مُرْفقا بالتضامن العالمي الذي لا يقبل مستويات عدم المساواة التي سُمح لها بالظهور في العالم المعاصر.

futuresofeducation@unesco.org

en.unesco.org/futuresofeducation

@UNESCO

مستقبل التربية
اليونسكو

Place de Fontenoy ,7
Paris France 75352

7، ساحة دي فونتنوي،
75352 باريس 07 SP،
فرنسا